الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

11 **شعبان** 1440 –16 **إبريل** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

رئيس اللجان العمالية السعودية: الحكومة حريصة على إيجاد فرص عمل للمواطنين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1440هـ - 16 إبريل 2019م
http://www.alhayat.com/article/4627157

القاهرة – "الحياة | "منذ يوم في 15 أبريل 2019 -اخر تحديث في 14أبريل 2019 / 20:34
أكد رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة المهندس ناصر الجريد، أن مؤتمر العمل العربي المنعقد حالياً في القاهرة يهدف لتطوير العمل وخلق فرص التعاون بين الدول العربية فيما يخص جميع الأطراف سواء الحكومات أو أصحاب العمل أو العمال.
وقال الجريد، في تصريح لوكالة الأنباء السعودية (واس)، على هامش أعمال الدورة الـ٤٦ لمؤتمر العمل العربي التي انطلقت في القاهرة اليوم (الأحد): "نحن كعمال في المملكة نتطلع كثيراً إلى الاتفاقات التي تتم خلال المؤتمر والتوصيات التي تنتج منه خصوصاً أننا في نمر في صعوبات كثيرة تؤثر على سوق العمل والاقتصاد العربي، فضلاً عن التطور التقني الذي حدث في سوق العمل، بما يؤثر على فرص العمل للشباب السعوديين والعرب".
وأوضح أن المملكة حريصة على النظر إلى الحلول البديلة حتى تكون مع التطور وتتمكن من الانتقال للتقنية الحديثة، بما لا يضر العاملين.
وأشار إلى أن اللجنة تتواصل مع المؤسسات التعليمية مثل مؤسسة العمل والتعليم المهني وبعض الجامعات بالتنسيق مع وزارة التعليم، لضمان أن تكون المخرجات التعليمية متوافقة مع التقنية الحديثة، وحتى نبتعد عن الوظائف التقليدية التي تشبعت منها السوق.
وأضاف: "إننا نركز على الوظائف التي تفتح المجال واسعاً أمام الخريجين السعوديين في سوق العمل، وحتى يكون لديهم فرص كبيرة مثل تقنية المعلومات والاتصالات، لذا أعتقد أن ورش العمل واللجان التي ستعقد سيكون لها دور في توجيه الخريجين وسوق العمل لما فيه الخير."
وحول اجتماعه مع وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي، قال الجريد إنه عقد لقاءً مع الوزير لمناقشة ما يخص اللجنة الوطنية التي أعلن عنها منذ ثلاثة أشهر، بعدما وافق الراجحي على نتائج الانتخابات العمالية التي جرت في المملكة لأول مرة، إذ أشار الوزير إلى دعم اللجنة بكل الإمكانات حتى تنطلق لتحقق أهدافها، خصوصاً في مجال حماية العامل في المملكة، وإيجاد فرص العمل وتوليد الوظائف للعاطلين.
وأعرب عن أمله في أن تحقق اللجنة انطلاقة قوية خلال الأشهر القريبة المقبلة بعد اللقاء مع وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وتفعيل النقاط التي تم التطرق لها في اللقاء.

«العمل»: تغريم منشأة قامت بتشغيل موظفات سعوديات بجوار وافدين آخرين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 شعبان 1440هـ - 16 إبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1749892

متابعة - الرياض الإلكتروني
فرضت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، اليوم (الاثنين) غرامة مالية تتجاوز 40 ألف ريال بحق منشأة تقديم وجبات سريعة بمكة المكرمة، كما ألزمتها بإزالة عدة مخالفات تتعلق بتنظيم عمل المرأة.
وفي التفاصيل، أوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل، أن فرق التفتيش بمكتب عمل مكة المكرمة تلقت بلاغًا حول قيام منشأة تقديم أغذية بتشغيل موظفات سعوديات بجوار وافدين آخرين، مبينًا أن فرق التفتيش وقفت ميدانياً على الموقع، وضبطت عدة مخالفات تتعلق بعدم وجود أقسام منفصلة لعمل النساء، وعدم توفير مكان مخصص ومهيأ للراحة والصلاة للموظفات.
وأضاف أبا الخيل، أنه تم إلزام المنشأة بإزالة المخالفات المتعلقة بتنظيم عمل المرأة فورًا، وإيقاع غرامة مالية تتجاوز 40 ألف ريال بحق المنشأة. وأكد أبا الخيل، أن دليل التنظيم الموحد لبيئة عمل المرأة، يلزم المنشأة بتوفير أقسام منفصلة لعمل النساء، وتوفير مكان مخصص ومهيىء للراحة والصلاة للموظفات، إضافة إلى شروط أخرى تضمن توفير بيئة آمنة لعمل المرأة .وشدد المتحدث الرسمي للوزارة، على ضرورة التزام جميع المنشآت بضوابط التنظيم الموحد لبيئة عمل المرأة، مؤكدًا عدم تهاون الوزارة في ضبط أي مخالفات للتنظيم، ومراقبة التزام المنشآت بأحكام التنظيم، كما جدد دعوته لعملاء الوزارة إلى الإبلاغ عن المخالفات عبر تطبيق معاً للرصد أو مركز الاتصال 19911.

اجتماعية الشورى تؤيد تعديل نظام الحماية من الإيذاء..
و"الرياض" تكشف التفاصيل
السجن ونصف مليون ريال عقوبة إيذاء ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 شعبان 1440هـ - 16 إبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1750026

تقرير - عبدالسلام محمد البلوي
وجد المشروع المقترح من أعضاء الشورى إقبال درندري وسلطانة البديوي وفيصل الفاضل ومستورة الشمري وهدى الحليسي بشأن تعديل نظام الحماية من الإيذاء الذي لم يمضِ على اعتماده ست سنوات، ترحيباً وتأييداً من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب والتي أكدت من خلال اطلاعها أهمية مراجعة النظام لظهور بعض الثغرات النظامية التي تحتاج التعديل، وأشارت إلى أن مقترح الأعضاء يوضح بعض حالات الإيذاء التي لم يشملها النظام القائم وظهرت بعد تطبيقه، كما تضمنت التعديلات المقترحة تلبية الحاجة إلى تشديد العقوبات لتكون رادعة وتناسب حجم الإيذاء بسبب زيادة حالته.

عقوبة بديلة
"الرياض" تستعرض تقرير المشروع المقترح -الذي حصلت عليه- وتقرير لجنة الأسرة والشباب بشأنه، وقد نصت المادة 13 بمعاقبة من ارتكب فعلاً شكل جريمة من أفعال الإيذاء الواردة في هذا النظام، بغرامة لا تتجاوز 200 ألف ريال، وفي حال العود أو اقتران الجريمة بأن المجني عليه كان طفلاً أومن ذوي الاحتياجات الخاصة، أو إن وقعت الجريمة في مكان عمل أو دراسة أو إيواء أو رعاية، فتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن عشرة آلاف ريال ولا تزيد على 500 ألف ريال أو بهما معاً وللمحكمة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.
بلاغات كيدية
ويعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف ولا تزيد على 500 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تستر على إيذاء، كما يعاقب كل من اشترك بطريق الاتفاق، أو التحريض، أو المساعدة في ارتكاب أي من أفعال الإيذاء الواردة في المادة الأولى من هذا النظام، بالعقوبة نفسها المقررة لها، ويعاقب كل من قدم بلاغاً كيدياً عن أي فعل من أفعال الإيذاء الواردة في المادة الأولى أو أدعى كيدياً بتعرضه لها، بالعقوبة المقررة للجريمة، وتطبق هذه العقوبات بغير إخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعاً أو نظاماً، ودون المساس بحق المتضرر في طلب التعويض عما أصابه من ضرر نتيجة مخالفة أحكام هذه النظام.
تقرير: التعديلات تعاقب المحرض والمتستر على الإيذاء والمساعد وإيجاد مكافآت للمبلغين
تعديلات مقترحة
وحدد الأعضاء أهداف التعديلات المقترحة لنظام الإيذاء بوضع مواد تعاقب من يشترك بطريق الاتفاق، أو التحريض، أو المساعدة في ارتكاب أي من أفعال الإيذاء الواردة في هذا النظام، أو تستر على مرتكبها وتتولى النيابة العامة التحقيق في قضايا الإيذاء والادعاء العام أمام المحكمة المختصة، وكذلك حماية لحق من يتعرض للإيذاء وتأكيد حقه في التعويض عما يلحقه من ضرر، إضافة إلى تقويم السلوك النفسي للمجرمين وتقديم المساعدة والمعالجة، والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته والتماشي مع الأنظمة الدولية، ووضع تعريف واضح وشامل للإيذاء.
تشديد العقوبات
وبرر الأعضاء مسوغات المقترح بالحاجة إلى إيضاح بعض حالات الإيذاء وشمول من يحرض أو يساعد أو يشترك أو يتستر على مرتكب فعل الإيذاء بالعقاب والحاجة إلى تشديد العقوبات لتكون رادعة، إضافة إلى عدم معالجة المتسببين في الإيذاء معالجة نفسية وأيضاً ضرورة إيجاد بيئة سليمة لمن يتعرض للإيذاء ونشر الوعي من خلال تقديم مكافآت عند التبليغ عن حالات إيذاء، والحاجة لمواكبة دول العالم في علاج مثل هذه المشكلات.
إساءة المعاملة
وأضافت التعديلات لتعريف الإيذاء إساءة المعاملة الاقتصادية إضافة لما سبق وهي الجسدية أو النفسية أو الجنسية، كما اقترح الأعضاء تعريفات للإساءة الجسدية والنفسية والجنسية والإساءة الاقتصادية التي تعني كل فعل يؤدي إلى حرمان المعتدى عليه من حقه أو حريته في التصرف في أمواله إضراراً له، وأضاف المقترح متابعة الشرطة للبلاغات ونص التعديل على أن تتولى الوزارة والشرطة تلقي البلاغات عن حالات الإيذاء، سواء كان ذلك ممن تعرّض له مباشرة أو عن طريق الجهات الحكومية بما فيها الجهات الأمنية المختصة أو الصحية، أو الجهات الأهلية، أو ممن يطلع عليها، ومتابعتها من بدايتها إلى انتهائها.
تدابير وقائية
وتباشر حسب نظام الإيذاء الجهة المختصة فور تلقيها بلاغاً عن حالة إيذاء -بعد توثيق البلاغ وإجراء تقويم للحالة- باتخاذ عدد من الإجراءات والتي أضاف لها الأعضاء اتخاذ تدابير وقائية ومنها الإقصاء الإجبار على الإقامة بمكان معين المنع من الإقامة، الإيداع القضائي داخل مؤسسة للعلاج، المنع من مزاولة مهنة أو نشاط أو فن، سقوط الحق في الولاية الشرعية، منع المعتدي من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان تواجدها أو التواصل معها بأي وسيلة، عدم الإضرار بالمعتدى عليه أو ممتلكاته.
إضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل تقديم الرعاية الصحية اللازمة لمن تعرض للإيذاء، وإجراء التقويم الطبي للحالة إذا تطلب الأمر ذلك، واتخاذ الترتيبات اللازمة للحيلولة دون استمرار الإيذاء أو تكراره، وكذلك توفير التوجيه والإرشاد الأسري والاجتماعي لأطراف الحالة إذا قدرت الوزارة إمكان الاكتفاء بمعالجة الحالة في إطارها الأسري، إضافة إلى استدعاء أي من أطراف الحالة أو أي من أقاربهم أو من له علاقة، للاستماع إلى أقواله وإفادته وتوثيقها،

واتخاذ الإجراءات والتعهدات اللازمة التي تكفل توفير الحماية اللازمة والكافية لمن تعرض للإيذاء، وإخضاع من يلزم من أطراف الحالة إلى علاج نفسي أو برامج تأهيل بما يلائم كل حالة.

تحفيز إيجابي

وطالب الأعضاء عبر مادة جديدة أخرى تهدف إلى التحفيز الإيجابي للتبليغ عن حالات الإيذاء وتفعيل تطبيق أحكام هذا النظام، أن يكون للوزير منح مكافأة مالية لمن يبلغ أو يساعد في الكشف عن أي من حالات الإيذاء المرتكبة ضد الأشخاص، وتبين اللائحة مقدار المكافأة وضوابط منحها.

وضمن تعديلات المادة الخامسة عشرة الخاصة بالتدابير الوقائية المناسبة للحماية من الإيذاء التنسيق مع وزارة الصحة لإنشاء مصحات علاجية لتأهيل من قام بأي فعل من أفعال الإيذاء والمتضرر من الإيذاء بإخضاعهم لجلسات نفسية علاجية وتحدد اللائحة ذلك، الإشراف والرقابة عند إصدار التقارير الطبية لحالات الإيذاء وتحدد اللائحة ذلك، وكذلك إنشاء خط ربط بين جميع مستشفيات المملكة والوزارة لمعرفة ومتابعة حالات الإيذاء.

»الخدمة المدنية": السماح بنقل الموظف دون موافقته

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 11 شعبان 1440هـ - 16 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/625777

سعيد الزهراني - الطائف

أجازت وزارة الخدمة المدنية لكل الجهات الحكومية إمكانية نقل الموظف خارج المقر الذي يعمل فيه لمصلحة العمل، وأكدت الوزارة أنه لا يشترط موافقة الموظف في حالة الحاجة إلى نقله لأي مكان خارج المدينة أو مقر عمله الأصلي، حيث يتم النقل لمصلحة العمل.

يأتي ذلك في إطار المرونة التي أعطتها وزارة الخدمة المدنية لمختلف الجهات الحكومية بما يكفل سير العمل بالشكل المطلوب، وبما يتفق مع الخدمات المقدمة للمواطنين عبر مختلف القطاعات الحكومية.

تجدر الإشارة إلى أن من الصعوبات التي واجهت القطاعات الحكومية عدم إمكانية تحريك الموظفين بين فروع الوزارات باعتبار أن ملاك الوظيفة حق مكتسب للموظف، ومن المتوقع أن يسهم هذا الأمر في الارتقاء بإنتاجية الموظفين حفاظا على مواقعهم، كما سيساعد الجهات الحكومية في سد النقص الذي يحصل في بعض الفروع.

3إيجابيات متوقعة

زيادة إنتاجية الموظفين.

سد النقص في بعض الفروع.

المرونة وسير العمل بالشكل المطلوب.

هل يحق لـ"الأرملة" الجمع بين نصيبها من معاش زوجها ومعاشها التقاعدي؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 شعبان 1440هـ - 16 إبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1719174

»عكاظ» (جدة)
أفادت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن للأرملة الحق في الجمع بين نصيبها من المعاش المستحق عن زوجها المشترك ومعاشها التقاعدي.
ووفقا للموقع الإلكتروني لـ«التأمينات»، فإن التغطيات التأمينية تشمل أرملة أو أرامل المشترك المتوفى، كما تستفيد المطلقة طلاقاً رجعياً متى حدثت الوفاة وهي في عدة الطلاق.
وتضمنت تفاصيل التغطيات التأمينية توزيع المعاش لعائلة المتوفى، ففي حالة زواج الأرملة أو البنت أو بنت الابن أو الأخت بعد وفاة المشترك يصرف لها منحة زواج بواقع (18) شهراً من قيمة نصيبها في المعاش لمرة واحدة، ويتم إيقاف الصرف عنها. وإذا طُلقت أو ترملت بعد ذلك تتم إعادة إدراجها ضمن المستحقين.
كما كشفت التأمينات أن الأرملة يحق لها أن تجمع بين العائدة أو المعاش المستحق عن نفسها، وبين ما يستحق لها عن زوجها من معاش أو عائدة، وكذلك يحق للأرملة الجمع بين نصيبها في العائدة أو المعاش المستحق عن زوجها ودخلها من العمل دون حدود.

قضية "الطبيب الفرنسي" تستمر.. أمير عسير يوثّق بهاتفه الخاص ويتعهد بالحل

والدة إحدى المعاقات: ناشدته إعادته بعد أن كُتب على يديه نجاح عملية ابنتي

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 11 شعبان 1440هـ - 16 إبريل 2019م
https://sabq.org/3DVXbp

عبدالعزيز الشهري -الباحة

استقبل أمير منطقة عسير أمس الاثنين في محافظة بارق إحدى الحالات المرضية التي تطالب بعودة الاستشاري في تشوهات العظام، طبيب عسير الفرنسي، وأبدى الأمير تجاوبًا كبيرًا مستأذنًا والدة الفتاة المعاقة تصوير نقاشها بهاتفه الجوال، وواعدًا بحل سريع بإذن الله، بحسب الأم الستينية.
وقالت لـ"سبق) "ع. م)، والدة إحدى المعاقات التي أمضت 4 عقود في الشلل قبل إجراء الطبيب الفرنسي عملية، نجحت، وتبقى لها عمليتان لتنتهي المعاناة تمامًا: اليوم أستطيع التأكيد أن مشكلتي انتهت بإذن الله بعد وعد الأمير تركي بن طلال، الذي استقبلني أنا وابنتي التي تعاني إعاقة منذ الولادة، وشاهدها وهي تمشي بعد العملية الأولى.
وأشارت إلى أنه أبدى تفاعله المباشر، واستمع لمناشدتي ومناشدتها، وقام باستلام الشكوى والتقارير الطبية والاعتذارات عن عدم علاج الحالة في السعودية، ووضعها في ملفه الخاص كاهتمام استثنائي. كما قام بتصوير خطاب الشكوى، وخطابات اعتذارات المستشفيات عن عدم قبول الحالة بجواله الخاص، ثم استأذنني لتوثيق كلامي بالفيديو بهاتفه الخاص أيضًا، ووعد بنقاش وزير الصحة والحل السريع.
وأضافت: كانت مناشدتنا تنحصر في إعادة الطبيب الفرنسي الذي كُتب على يديه نجاح عملية ابنتي بعد سنوات طويلة من اليأس، وليس إحضار آخر يبدأ تجاربه من جديد، وليس كذلك الإحالة خارجيًّا؛ فابنتي المعاقة لديها أربعة أبناء، وأنا لدي والداي المسنان اللذان أرعاهما، وأرعى أحفادي وابنتي كذلك؛ وليس لنا استطاعة للسفر خارجيًّا.
وتابعت: تُركت ابنتي دون توفير بديل، واعتذر مستشفى عسير ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومدينة الملك فهد الطبية عن عدم استكمال عملياتها المتبقية، ولاسيما أن طبيبها الفرنسي عرض العودة مجانًا لاستكمال عمليات مرضاه، ثم العودة إلى بلاده، كما نشرته "سبق" حصريًّا قبل 6 أيام.
وقالت (ع. م): "طلبت ابنتي أن تُلبَّى رغبتها باستدعاء الطبيب الفرنسي، وكان تفاعله أبويًّا إنسانيًّا؛ إذ وعد بمناقشة الموضوع مع وزير الصحة، ومتابعته شخصيًّا واعدًا بالحل السريع، وأنا على ثقة الآن بأن موضوع ابنتي انتهى تمامًا."
وكانت "سبق" قد انفردت بين الصحف بنشر تفاصيل القضية الشائكة بعنوان ("سبق" تكشف تفاصيل إنهاء عقد طبيب فرنسي بعسير.. اتهامات متبادلة.. والحقيقة هنا)، الذي نقلته صحف عدة عن "سبق ."

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التأمين الصحي .. خطوات إيجابية على طريق التغطية الشاملة

المصدر: جريدة الإقتصادية الثلاثاء 11 شعبان 1440 - 16 إبريل 2019م
http://www.aleqt.com/2019/04/14/article_1580191.html

د. أمين ساعاتي

إن من الإشكاليات الكبيرة التي كانت تقلق حياة الناس في المملكة، قضية غياب التأمين الصحي عن الأفراد والعائلات، ولقد كان القلق يساور جميع الناس من غياب الرعاية الصحية الكاملة، أو على الأقل ضعف الرعاية الصحية لجميع الناس، وبالذات أولئك الذين أحيلوا إلى التقاعد وبلغوا من العمر عتيا، فهؤلاء يواجهون مخالب الزمن واعتلال الصحة والحاجة إلى العلاج من سلسلة أمراض باتت تسمى أمراض آخر العمر.
من ناحيتها، استشعرت حكومة خادم الحرمين الشريفين خطورة هذه الإشكالية، فشرعت الأنظمة وأصدرت اللوائح التي تلزم القطاع الخاص بالتأمين الصحي على العاملين فيه من غير السعوديين كمرحلة أولى، ثم صدرت اللوائح بإلزامية التأمين على السعوديين العاملين في القطاع الخاص مثلهم مثل المقيمين اعتبارا من الأول من كانون الثاني (يناير) 2019.
ونعرف جميعا أن نظام العمل والعمال في القطاع الخاص يشترط التأمين الصحي شرطا إجباريا لموظفي القطاع الخاص وثلاثة أفراد من العائلة، ويتوافر الآن في سوق التأمين السعودية نحو 27 شركة تأمين مؤهلة للتوقيع على بوليصات التأمين.
وأعلن مجلس الضمان الصحي التعاوني أخيرا اكتمال مراحل إجراءات الربط الإلكتروني لجميع السعوديين العاملين في

القطاع الخاص وأفراد أسرهم بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
ولا شك أن هذه الخطوة تبشر بأن التأمين الصحي في المملكة يستكمل حلقاته ويؤمن على جميع العاملين في القطاعين العام والخاص سعوديين ومقيمين .
ولذلك فإن المملكة يمكنها أن تفتخر الآن، لأنها نجحت في استكمال مظلة التأمين الصحي في القطاعين الخاص والعام سواء بالنسبة للمقيمين أو السعوديين.
أما بالنسبة لباقي السعوديين، فإن المستشفيات الحكومية ما زالت تقوم بمهمة الرعاية الصحية مجانا ودون مقابل، ولكن هناك بعض الإشكاليات التي تواجه المواطن السعودي، فالمستشفيات الحكومية لديها ضغط كبير في تقديم الخدمات الطبية ما قد يجعل مقابلة الطبيب المختص أمرا صعبا أو يأخذ وقتا طويلا، كما أن المستشفيات الحكومية أقل مرونة في أوقات الدوام والمواعيد، حيث إن أغلب عياداتها صباحية متزامنة مع عمل الموظف، ولذلك فإن حضور الموظف في الموعد الذي يحدده الطبيب قد يتطلب منه الغياب عن عمله لمدة يوم كامل، وربما أكثر !
هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة تقترب في هذه الأيام من الوصول إلى قرارات نهائية في خصخصة المستشفيات الحكومية وتحويلها إلى شركات، وفي إطار خصخصة المستشفيات الحكومية، فإن التأمين الصحي للسعوديين سيشهد تغييرا مهما في اتجاه توفير وتجويد الخدمات الصحية لجميع السعوديين سواء كانوا عاملين في القطاع الخاص أو في القطاع العام أو السعوديين من خارج القطاعين.
ويجب أن نسلم بأن معضلة التأمين الصحي ليست مشكلة في محيطنا السعودي أو العربي فحسب، بل هي معضلة كل دول العالم، بما في ذلك الدول الكبرى التي ما زالت تحاول الوصول إلى صيغ توافقية للتأمين الصحي على جميع المواطنين والمقيمين.
ولكن ما نود أن نشير إليه هو أن المراحل التي قطعتها الحكومة لتطبيق التأمين الصحي الإلزامي تعد سلسلة من الإنجازات الموفقة، ونشعر بأن الدولة تقترب كثيرا من الوصول إلى المستوى المثالي لتعميم شبكة التأمين الصحي على كل المواطنين والمقيمين.
وفي هذا الصدد، أشار عبدالعزيز البوق رئيس لجنة التأمين الصحي والرئيس التنفيذي لشركة التعاونية للتأمين بتصريحات صحافية مهمة تتعلق بآخر مستجدات التأمين الصحي، وقال إن قطاع التأمين الصحي سيشهد خلال السنوات العشر المقبلة نموا بمعدل يزيد على 70 في المائة على ما هو عليه في عام 2018 دون إضافة الزوار والمعتمرين الذين من المتوقع أن يشكلوا شريحة مهمة في قطاع التأمين الصحي في المرحلة المقبلة، لافتا إلى دور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إمكانية توفير أكثر من مليون فرصة عمل خلال السنوات القليلة المقبلة.
ووصف البوق تجربة التأمين الصحي في المملكة خلال الفترة الماضية بأنها ناجحة بكل المعايير، إذ بلغ حجم قطاع التأمين الصحي 20 مليار ريال في عام 2018، وأصبح يشكل 55 في المائة من إجمالي حجم سوق التأمين، كذلك لفت البوق إلى أن المشمولين بالرعاية الصحية تحت مظلة التأمين الصحي سيصلون بنهاية عام 2019 إلى 12 مليون فرد، وهذا يؤكد أهمية التأمين الصحي في دعم خطط الرعاية الصحية والتوسع في استثمارات القطاع الصحي الخاص بعد أن أصبح حملة بطاقات التأمين يشكلون نحو 85 في المائة من إجمالي المراجعين في المستشفيات الخاصة، وأكد البوق أن التطورات التقنية والربط الإلكتروني بين شركات التأمين ومقدمي الخدمة الطبية نجحا في تنفيذ أكثر من 28 مليون عملية نقل إلكتروني في عام 2018.
إن قطاع التأمين الصحي حقق نموا واضحا من عام 2006 حتى عام 2018، إذ شملت التغطية السوقية لنشاط التأمين الصحي 11 مليون مستفيد، كذلك من الفوائد التي ستجنيها الدولة من خلال التأمين الصحي هي ربط التأمين الإلزامي للمقيمين بأنظمة الجوازات، بما يعني أن التأمين الصحي مكن الدولة من وضع كل العاملين في الدولة تحت الرقابة الحكومية الشاملة.
الخلاصة أن التأمين الصحي في المملكة الذي كان حلما عند الأغلبية الساحقة من الناس بات حقيقة يستظل بظلها الجميع، وأنه يتجه إلى مستويات عالية من الأداء المحكم والمحقق لكل الأهداف التي شرع التأمين من أجلها.
بارك الله في دولة تسعى دوما من أجل سعادة ورخاء شعبها المخلص الوفي.

التوظيف العائلي والمحسوبية العشائرية فساد مع وقف التنفيذ

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 شعبان 1439هـ - 16 إبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1719304

عبداللطيف الضويحي

لعلنا نذكر العديد من القصص التي أثيرت عن التوظيف العائلي في بعض المؤسسات الحكومية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وما صاحبها من عواصف أساءت للبعض ممن حامت حوله الشكوك وبعضهم فقد وظيفته. كل تلك القصص وقبلها الكثير وبعدها أكثر وأكثر، قصص التوظيف العائلي والعشائري الموسع واللا محدود، ما الذي تغير؟ فهل أصبح التوظيف العائلي وتوظيف أبناء العشيرة والقبيلة فسادا؟ وهل هو فساد إداري أم فساد مالي أم الاثنان معا؟ ومن المسؤول عن مكافحة وضبط فساد تلك المحسوبيات؟ هل هي مسؤولية وزارة الخدمة المدنية، أم هي هيئة الفساد «نزاهة»، أم المباحث الإدارية، أم هي مؤسسات أخرى مع كل هذه المؤسسات؟ وهل يجب على مؤسسات مكافحة وضبط الفساد أن تبادر بضبطه ومكافحته أم أنها تنتظر حتى يتم الإبلاغ عنه؟ وهل يعد الفساد ليس فسادا، إذا لم يتم الإبلاغ عنه؟

لا أعرف كم من المؤسسات الحكومية ستصمد، ولا أعرف كم من الموظفين سيجتاز، لو طبقت الحوكمة على الجهاز الحكومي، فتضارب المصالح وغياب أو شبه غياب الشفافية وفقر المعلومات، والتداخل بين الصلاحيات، ناهيك عن ظاهرة المحسوبيات التي تعيق العمل في التوظيف العائلي والعشائري والقبائلي وغيرها من التحديات الماثلة والتي تعيق أي تقدم في تحسين ثقافة العمل ورفع الإنتاجية، فضلا عما تتسبب به من عراقيل في تحقيق العدالة بين الموظفين وبين المستهدفين وتحقيق رضا الجمهور. فبعض الموظفين لا يعرفون ماذا يفعلون، وبعضهم يعرفون لكنهم في المكان الخطأ، ليس بالضرورة بسبب القيمة الإنتاجية والمهنية والانضباطية، إنما بسبب المصالح الاقتصادية والاجتماعية في تحالفاتها العشائرية.

بدأنا نلحظ في الفترة الأخيرة حضور عشيرة بعينها في كل جهاز حكومي على حدة بأعداد ربما لا تعكس عدد سكان هذه العشيرة مقارنة بغيرها ولا حتى بتعداد الموظفين في ذلك الجهاز ونسبة إلى العشائر والقبائل الأخرى في ذات النطاق الجغرافي، وتتكرر ذات الملاحظة في أكثر من جهاز حكومي، خاصة في بعض محافظات ومناطق المملكة. فهل السكوت عن التوظيف العائلي والعشائري ناتج عن غياب القوانين التي تمنعه ولا تعده فساداً؟ أم بسبب التردد والحذر من مواجهة ثقافة وقيم المجتمع الجارفة خاصة ما يسمى منها بقانون «الفزعة»؟ أم لعدم وجود أدلة كافية ضد محترفيها؟

لكي لا يفهمني أحد خطأ، أنا لا أنادي بمحاصصة عشائرية في الوظيفة الحكومية، طالما توفرت الكفاءة، لكنني أنادي بتجريم اللوبيات في بعض المحافظات التي تحترف العنصرية العشائرية وتحول بطريقة غير عادلة دون إتاحة الفرصة لبقية المواطنين على قدم المساواة.

فالذين يعملون في بعض المؤسسات الحكومية وينتمون لعائلة واحدة أو عشيرة واحدة لم يتوظفوا بسبب عبقريتهم أو بسبب إجراء اختبار ومقابلة وظيفية عادلة، إنما جاء الغالبية منهم بسبب «كبيرهم» الذي عشش وفرخ في الجهاز الحكومي، عبر سنوات نتيجة أنه لم تتم مساءلته لا من نزاهة ولا من غيرها، وربما لن يساءل ما لم يصدر تشريع واضح وصريح بذلك يمنع هذه الأورام العشائرية العنصرية. وبعد تلك الإمبراطوريات العشائرية مع الوقت تكون عابرة للأجهزة الحكومية في المنطقة بل وعابرة للمناطق.

سيناكف أحدهم بالتساؤل: أليس أبناء تلك العشيرة مواطنين، أنت إذا ضد السعودة! أبدا أنا لست ضد السعودة ولكني ضد الظلم وعدم توسيع رقعة العدالة، فليس من العدالة أبدا أن يستحوذ أحدهم على الفرص الوظيفية في المؤسسة الحكومية لأقاربه ثم بعد ذلك ومع تضخم نفوذه، تمتد إلى بقية المؤسسات الحكومية الأخرى، في داخل المنطقة من فرص التوظيف، ويحرم بقية المواطنين من تلك الفرص رغم كفاءاتهم وقدراتهم التي تفوق أبناء عائلته وأبناء عشيرته لكنهم بلا «لوبيات»،

هذه عنصرية أكثر من أنها فساد.
لقد حان الوقت لوضع حد لهذه الظواهر الورمية في مجتمعاتنا، كما أن الأمر لا ينفي الحاجة لإجراء دراسات عن حجم وأسباب ومؤثرات ظاهرة التوظيف العائلي والمحسوبيات العشائرية والقبائلية، والوقوف بدقة على حجم الفساد الذي تتسبب به هذه الظاهرة، مثلما هي دراسة الآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة والمترتبة على هذه الظاهرة نفسية واجتماعية واقتصادية وتنموية، فضلا عما تتسبب به من أمراض عنصرية وإحساس بالظلم وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين أبناء المجتمع الواحد. فهذه يا سادتي عنصرية، والعنصرية مثل كرة اللهب، إضافة إلى كونها فسادا وما يترتب عليها من هدر للحقوق والواجبات..
إن الإحساس بالظلم أشد قسوة من الظلم نفسه.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 11 شعبان 1440هـ - 16 إبريل 2019م

http://www.alhayat.com/article/4627181

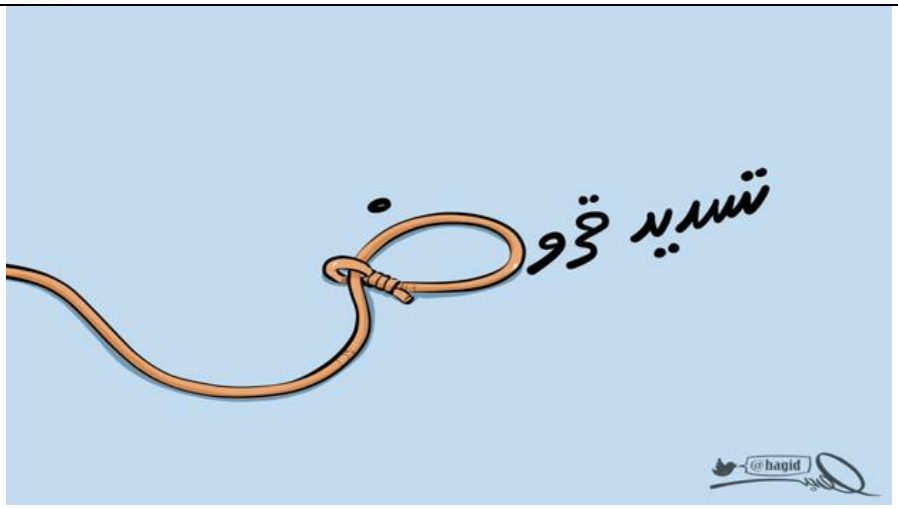

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 11 شعبان 1439هـ - 16 إبريل 2019م

http://www.al-jazirah.com/2019/20190416/cr1.htm